

الفصل السادس: النظم المالية

المحور الأول: مفهوم ووظائف النظام المالي

يعتبر النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي وأحد العوامل المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة تأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أولاً: مفهوم النظام المالي: يعرف النظام المالي على أنه: مجموع الهيئات والأليات التي تسمح لبعض للأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، فهو يسمح للوحدات الاقتصادية ذات العجز بالإفناق أكثر مما تملك خلال فترة زمنية معينة وفي المقابل نجده يتيح للوحدات ذات الفائض توظيف فوائضها.

ثانياً: الوظائف الأساسية للنظام المالي: يقوم النظام المالي بجملة من الوظائف الأساسية تتمثل في:

- 1. تجميع المدخرات:** يوفر النظام المالي منافذ لتعبئة الادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات، حيث يمكن للمدخرين في ظل وجود هذا النظام إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو أرباح رأسمالية.
- 2. إجراء معاملات التسوية والدفع:** حيث يزود النظام المالي الاقتصاد بالوسائل اللازمة لأداء الالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الأخرى.
- 3. تجميع المعلومات المالية وتحليلها:** يقدم النظام المالي خدمة رئيسية من خلال تجميع وتحليل المعلومات المالية، وهو بذلك يساهم في تخفيض التكاليف التي يمكن أن يتحملها المقرضون والمقترضون في حال قيامهم بهذه العملية.
- 4. توفير السيولة:** يقصد بالسيولة قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلى نقد، وهذا ما يؤديه النظام المالي من خلال الأسواق والوسطاء الماليين، حيث يوفر نظاماً للمتاجرة تجعل الأصول المالية أكثر سيولة فالقدرة على تحويل الأصول منخفضة السيولة إلى حقوق سائلة بالصورة التي يرغب فيها المدخر تعد أحد مقاييس كفاءة النظام المالي.
- 5. تحقيق السياسة النقدية:** يلعب النظام المالي دورا هاما كوسيط يتم من خلاله تمرير السياسة النقدية للدولة إذ يمكن للبنك المركزي بواسطته ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة وأيضاً التحكم بالاحتياطيات من العملات الأجنبية والمحافظة على استقرار النقد.

المحور الثاني: أشكال الأنظمة المالية

كما سبق الإشارة إليه سابقا فإن الوظيفة الأساسية للنظام المالي هي نقل الموارد المالية من أصحاب الفائض إلى اصحاب العجز حيث يتم هذا الانتقال من خلال اسلوبين أساسيين وهما الانتقال المباشر عن طرق الأسواق المالية أو الانتقال غير المباشر من خلال مؤسسات الوساطة المالية وفي مقدمتها البنوك التجارية.

أولاً: اقتصاديات المديونية: تمثل نظاما ماليا يسيطر فيه أساسا التمويل غير المباشر (البنكي وغير البنكي) من خلال التمويل بالقروض، حيث يسند فيه للنظام البنكي المسؤولية الرئيسية في تمويل الاقتصاد.

وتتميز اقتصاديات المديونية بجملة الخصائص التالية:

- تعتبر القروض الطريقة الأساسية لتمويل النشاط الإنتاجي بسبب ضعف معدل التمويل الذاتي وضيق سوق رأس المال؛
- لا يقتصر دور البنوك على تحويل الموارد المجمعة إلى الوحدات العجزية بل تتعدى هذا الدور من خلال قدرتها على إنشاء وسائل تمويلية جديدة؛
- يلعب البنك المركزي بالنسبة للبنوك دور المقرض الأخير، حيث أن عدم كفاية التمويل في السوق النقدي تؤدي بالبنوك إلى اللجوء المستمر للبنك المركزي طلبا لإعادة التمويل، وتعتبر هذه حالة مميزة لاقتصاد المديونية؛
- معدلات الفائدة المطبقة هي معدلات إدارية حيث تكون ضعيفة وشبه ثابتة من الناحية الاسمية وسلبية من الناحية الحقيقية ومحددة بطريقة بعيدة عن قوى السوق؛
- يتميز اقتصاد المديونية بمستوى مزدوج من المديونية: مديونية المؤسسات اتجاه البنوك ومديونية البنوك اتجاه البنك المركزي؛
- يعد إنشاء النقود في هذا النظام متغيرا داخليا حيث أن المقابل الأساسي لإصدار النقود هو طلبات الائتمان المقدمة من طرف الأعوان لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي؛
- تعمل السياسة النقدية على استقرار النظام المالي من خلال تعديل كل الاختلالات التي تظهر على مستوى السوق النقدي.

ثانيا: اقتصاديات الأسواق المالية: تتميز اقتصاديات الأسواق المالية بالدور المهم الذي يلعبه السوق المالي في تمويل النشاط الاقتصادي قياسا بما هو عليه في اقتصاديات الاستدانة، وعليه فإن هذا النوع من الأنظمة يتسم بوجود أسواق مالية ونقدية واسعة ومتطورة ومرنة يتم من خلالها توفير الجانب الأكبر من حاجة الأعوان الاقتصاديين للتمويل والسيولة، في حين يكون لمؤسسات الوساطة المالية دور ثانوي أقل أهمية، ويتميز هذا النظام أساسا بالخصائص التالية:

- دور الوسطاء الماليين في هذا النظام يتمثل بشكل رئيسي في تحويل آجال الاستحقاق وتقديم الخدمات المالية وليس إنشاء وسائل الدفع؛
- يلعب القرض دورا تكميليا في تمويل المؤسسات نظرا لارتفاع طاقة التمويل الذاتي فيها؛
- تلجأ الدولة في تمويل العجز في ميزانيتها بصورة كبيرة إلى هذه الأسواق من خلال الأوراق المالية التي تصدرها الخزينة العمومية، بعكس اقتصاد الاستدانة الذي يتم تمويل الدين العمومي فيه من خلال إنشاء النقود؛
- تعد السوق النقدية المكان المفضل لإعادة تشكيل سيولة البنوك، كما أن اللجوء إلى البنك المركزي يمثل حالات قليلة ونادرة؛
- بإمكان الوسطاء الماليين الحصول على التمويل من خلال التدخل في السوق المالي وإصدار الأصول المالية؛
- تتحدد أسعار الفائدة بشكل مرن من خلال قوى السوق وتعبير عن الطلب والعرض على رؤوس الأموال وتكلفة الموارد في نفس الوقت؛